

البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية
**Theoretical Alternatives for Assessing Financial Reporting Quality: An
Analytical Review**

حرفوش أنيسة، طالبة دكتوراه علوم، جامعة فرحات عباس - سطيف1 (الجزائر)
anissaharfouche@yahoo.fr

تاريخ قبول النشر: 2019/06/07

تاريخ استلام المقال: 2019/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في مفهوم جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى دراسة بعض أساليب قياس وتقييم جودة التقارير المالية التي تناولتها بعض الدراسات الأكاديمية. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- جودة التقارير المالية مفهوم مركب من مجموعة من المفاهيم المتكاملة فيما بينها؛
 - جودة التقارير تتأثر بمجموعة من العوامل وأن درجة التأثير تتفاوت من عامل لآخر؛
 - أن الاعتماد على نموذج واحد للحكم على جودة التقارير المالية يعد غير كاف، وإنما يجب الجمع بين أكثر من نموذجين، وذلك للحد من نقائص كل نموذج على حدى والاستفادة من مزايا كل نموذج.
- الكلمات المفتاحية: جودة التقارير المالية، العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، نماذج تقييم جودة التقارير المالية.

تصنيف (JEL): L15، D63، Q56

Abstract:

This study aims to investigate the quality of financial reports and factors that affect it. The study also examines proxies used by previous studies to measure and evaluate the quality of financial reports. The study concluded that:

- The quality of financial reporting is a composite concept of a set of integrated concepts among them;
- The quality of reports is influenced by a range of factors and the degree of impact varies from factor to the other;
- The reliance on one model to judge the quality of financial reports is not enough, but must combine more than two models, so as to reduce the shortcomings of each model separately and take advantages of each model.

Keywords: Quality of financial reporting, Influences, Measure of financial reporting quality.

JEL classification: L15, D63, Q56

مقدمة

تمثل التقارير المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين الشركة ومختلف المتعاملين معها، ففضلا عن دورها في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، تعد حجرا أساسا في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية للعديد من أصحاب المصالح من خلال ما توفره من معلومات مفيدة حول الأحداث والعمليات المالية التي تقوم بها الشركة.

ومما لا شك فيه فإن جودة هذه القرارات تتوقف على جودة التقارير المالية ومدى اتسامها بخصائص رئيسية تجعلها مفيدة لمستخدميها، ورغم المجهودات المبذولة من قبل الهيئات الدولية والوطنية لتحسين جودة التقارير المالية، إلا أن الانهيارات والفضائح المالية التي طالت العديد من الشركات العالمية الكبرى في نهاية القرن العشرين أثبتت تراجع مصداقية وموثوقية هذه التقارير وعدم ملاءمتها لعملية اتخاذ القرارات، وأثارت تساؤلات عديدة لدى مستخدمي التقارير المالية تتعلق بـ نوعية وجودة المعلومات التي تتضمنها، والخصائص الواجب توافرها لتحقيق تلك الجودة، وإمكانية قياس هذه الجودة والحكم على مدى تحققها لاسيما في ظل اختلاف اجراءات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المبادئ والسياسات المحاسبية، الدوافع الادارية، ممارسات حوكمة الشركات، وكذا الأنظمة القانونية بين الدول.

في سياق ذلك توجهت العديد من الدراسات الأكاديمية نحو البحث المتعمق لقضية جودة التقارير المالية وأساليب قياس تلك الجودة فتعددت المداخل واختلفت الطرق، وكان المدخل الأكثر شيوعا القياس المباشر الذي يعتمد على خصائص جودة المعلومات، القيمة الملائمة، كمية الإفصاح وغيرها من الطرق الأخرى، إلا أن اختلاف وعدم تماثل اهتمامات المستخدم دفع بمجموعة أخرى من الدراسات نحو التأكيد على أهمية القياس غير المباشر الذي يعتمد على أرقام معينة واردة ضمن هذه التقارير والتي تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة.

وعلى الرغم من الاسهامات التي جاءت بها الدراسات الأكاديمية فيما يخص تقييم جودة التقارير المالية إلا أن الجدل ما يزال قائما فيما يتعلق باختيار الطريقة المناسبة للتقييم، وذلك من بين البدائل المختلفة لطرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها، خصوصا وأن اتباع كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه التقارير باختلاف طريقة القياس المستخدمة.

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- ما المقصود بجودة التقارير المالية، وماهي العوامل المؤثرة في هذه الجودة؟
- هل يقتصر تقييم جودة التقارير المالية على خصائص جودة المعلومات المحاسبية فقط، أم يفتح المجال لوضع معايير جديدة للتقييم؟
- ما هي البدائل النظرية المقترحة في تقييم جودة التقارير المالية، وأي من تلك البدائل يعتبر المقياس الأفضل؟

أهمية الدراسة: يعد موضوع جودة التقارير المالية أحد المجالات البحثية التي شغلت

اهتمام الباحثين في الفكر المحاسبي المعاصر، وتأتي أهمية هذه الدراسة للاعتبارات التالية:

- الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بصفة عامة والقرارات الاستثمارية بصفة خاصة؛
- الجدل الذي أثير مؤخرا حول شفافية التقارير المالية وأهميتها في جذب مستثمرين جدد؛
- اعتماد جودة التقارير المالية كأحد المعايير الأساسية لترتيب الشركات في الأسواق المالية؛
- الأهمية البالغة لجودة التقارير المالية في إرساء نماذج الحوكمة الجيدة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى دراسة أساليب تقييم جودة

التقارير المالية، ويرتبط بهذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية والمتمثلة في:

- إعطاء مفهوم أكثر تحديدا لجودة التقارير المالية في ظل عدم تماثل اهتمامات مستخدمي التقارير المالية؛

- تحديد الخصائص الواجب توافرها لتحقيق جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها؛

- تحليل الأساليب والطرق التي انتهت إليها الدراسات الأكاديمية في مجال تقييم جودة التقارير المالية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور الأساسية التالية:

- الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية؛
- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية؛
- نماذج تقييم جودة التقارير المالية.

1. الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية:

1.1. مفهوم التقرير المالي: تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث يصعب التفرقة بينها وبين القوائم المالية، وإذا كانت القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فإن التقارير المالية تعد مكملتها ومفصلة للمعلومات الواردة بها.

تعرف التقارير المالية بأنها "وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال، الإدارة، الدولة، وغيرهم من أصحاب المصالح". (رحال، 2007، ص.2)

ويرى الدكتور (محمد، 2015، ص.14) بأنها "تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها، تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً".

من خلال ما سبق يمكن تعريف التقارير المالية بأنها وسيلة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي، تعرض معلومات مالية وغير مالية، هدفها توصيل معلومات مفيدة حول نتائج الشركة وأعمالها لتساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وتشتمل التقارير المالية على:

- تقارير مالية أساسية: تتمثل في القوائم المالية الأساسية التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية والمتمثلة في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي. (محمد ابراهيم، رانيا محمد، 2016، ص.109).

- تقارير مالية ملحقية: والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية، التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالشركة، وصف للخطط والتوقعات والتأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة وأي إفصاح إضافي آخر (طارق عبد العال، 2006، ص.35).

2.1. دور التقارير المالية: يركز دور التقارير المالية على معيار المنفعة كصفة أساسية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تعكسها هذه التقارير حتى تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات

مستخدمها في عمليات اتخاذ القرار وفي تقييم حالات عدم التأكد، وفي إطار ذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن دور التقارير المالية يتمثل في (قسوم، 2016، ص 45-46):

- توفير معلومات مفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمارية والائتمانية: يجب أن يتم إعداد التقارير المالية بشكل يمكن من خلاله توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛

- توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: يجب أن تساعد التقارير المالية مختلف المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد المصاحبة لها، وترتبط التدفقات النقدية ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة على توفير النقدية من إيراداتها الجارية لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وكذا الاحتياطات النقدية الأخرى؛

- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمتطلبات المترتبة على هذه الموارد: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات التي عليها، لمساعدة المستثمرين والدائنين على تحديد نواحي القوة والضعف وكذا تحديد المقدرة المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي؛

- توفير معلومات حول تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة، ويعتمد هذا التقييم على مقاييس صافي الربح ومكوناته، كما يمكن أن يستخدم المستثمرون والدائنون المعلومات المحاسبية عن الماضي في تقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة؛

- توفير معلومات تساعد على قياس درجة سيولة الأموال، بمعنى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال وأوجه استخداماتها؛

- توفير معلومات تفيد في تقييم درجة الكفاءة الإدارية وتقييم الأداء، وذلك من خلال تقييم قدرة الإدارة على تنفيذ مسئولياتها التي وكلها لها المساهمون في تخطيط موارد المؤسسة والرقابة عليها وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل؛

- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، فالقوائم المالية يجب أن تتضمن أي ملاحظات وتفسيرات ترى الإدارة أهميتها للمستخدمين، وذلك بإيضاح بعض الأحداث أو العمليات التي ينعكس أثرها على الأرقام المحاسبية وإيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد الحسابات.

3.1. مفهوم جودة التقارير المالية: عرفها (Borwin, 2008, P.122) من منظور جودة المعلومات بـ "مدى تمتع المعلومات المالية المفصح عنها بالخصائص النوعية الصادرة عن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB"، وفي هذا الإطار أشار IASB إلى أن جودة التقارير المالية تتحد من خلال تعزيز الخصائص النوعية الأساسية لمنفعة القرار الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمتمثلة في (الملائمة والموثوقية) التي تعد الأكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي، بالإضافة إلى الخصائص النوعية الثانوية والمتمثلة في (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم والتوقيت المناسب) التي تحسن من منفعة القرار في حال توفر الخصائص الأساسية (مردان، السعبري، 2013، ص.227).

وحسب منظور الفائدة في اتخاذ القرارات، عرفها (Biddle & al, 2009, P.113) بـ "مدى دقة التقارير المالية في عكس معلومات عن عمليات الشركة، لاسيما تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم".

وهذا التعريف يتوافق مع تعريف اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والتي عرفت بـ "القدرة على استخدام المعلومات المفصح عنها في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة هذه المعلومات للهدف من الحصول عليها" (مجدي، 2009، ص.27). أما من منظور جودة الإفصاح فعرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين FAF بأنها "الوضوح، الشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب" (حمادة، 2014، ص.682).

وهو ما أكدته كل من (Pownall & Schipper) اللذان اعتبرا أن التقارير المالية تكون ذات جودة عالية إذا كانت تتصف بثلاث سمات والمتمثلة في الشفافية، الإفصاح الكامل، وقابليتها للمقارنة (Ahmed & Aisiyah, 2014, P.492).

في حين استند (علام، 2011، ص.418-419) في تعريفه على منظور إدارة الأرباح وعرفها بـ "مدى خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة".
كخلاصة لما سبق فإن مفهوم جودة التقارير المالية يرتبط بمجموعة من النقاط:

- توفرها على الخصائص النوعية وأهمها الملائمة والموثوقية.

- قدرتها على تقديم الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة؛

- قدرتها على توفير توقعات وتصورات عن أداء الشركة في المستقبل؛
- الشفافية في التعبير عن الجوهر الاقتصادي لعمليات الشركة؛
- الخلو من أي تحريف أو تضليل.

2. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

1.2. عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، حيث يتم التمييز من خلال هذه الخصائص والصفات بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب توفيرها وعرضها في التقارير المالية. ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ادخال وتحليل ومعالجة المعلومات، والتي تساعد بشكل كبير على توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب كخاصية نوعية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية (زبيدي، 2016، ص.71)؛

2.2. دوافع الادارة: تتحمل الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد التقارير المالية العادلة والدقيقة، ومن المعلوم أن إطلاق الأحكام يعتبر ضروريا عند تحديد الأرقام في القوائم المالية، وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية قللت من الاعتباطية وعدم الموضوعية في هذه الأحكام إلا أنها لم تلغها بشكل كامل لاسيما في ظل المرونة التي تمنحها لهم فيما يخص ممارسة مهاراتهم في التحكيم والاختيار بين السياسات المحاسبية وعمل التقديرات المحاسبية والتي قد تستغل من قبل المدراء ممن يسيؤون استخدام هذه الحرية من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح والتي يمكن أن تقلل من المحتوى الاقتصادي للقوائم المالية وتقلل من الثقة في عملية اعداد التقارير المالية (نانلة، 2014، ص.54)؛

3.2. معايير اعداد التقارير المالية: إن إعداد تقارير مالية عالية الجودة يتوقف بالدرجة الاولى على جودة المعايير المحاسبية المطبقة، ويقصد بجودة المعايير المحاسبية قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث اعتبرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC أن استخدام معايير محاسبية عالية الجودة من شأنه أن يؤدي إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة ويعزز من ثقة المستثمرين في مصداقية التقارير المالية (بلواضح،

2013، ص.53)؛ وقد أشارت بعض الدراسات على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية سيساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، ويدعم قابلية المعلومات المالية للمقارنة وزيادة جودة التقارير المالية كما يعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من عدم تماثل المعلومات وممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات (الوشاح، شاهين، 2017، ص.9)؛

4.2. ممارسات حوكمة الشركات: ترتبط جودة التقارير بجودة الاجراءات الحاكمة في الشركات بشكل كبير، أي أن تطبيق المعايير المحاسبية يمكن أن يكون ضروريا لكنه غير كاف لزيادة الشفافية والقابلية للمقارنة، ولعل أكبر دليل ظاهرة انهيار الشركات الأمريكية بسبب القصور في تطبيق اجراءات الحوكمة، رغم أنها كانت تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية ذات الجودة العالية (عيادي، 2013، ص.90). وقد وجدت العديد من الدراسات أن تطبيق اجراءات حوكمة قوية يؤدي إلى كثير من النقاط الايجابية أهمها (الرشيدي، 2012، ص.14):

- منع التلاعب والتحريف في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية المنشورة؛
 - تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة؛
 - زيادة مصداقية القوائم المالية وتحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل؛
 - الحد من ظاهرة إدارة الأرباح وتخفيض مشاكل الوكالة التي قد يتحملها المساهمون.
- 5.2. لجان التدقيق: للجنة التدقيق دوراً مهماً في زيادة اعتمادية وموثوقية ومصداقية المعلومات المحتواة في التقارير المالية المعلنة من خلال مهامها الاشرافية والرقابية على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية من خلال ما يلي (حمادة، 2012، ص ص.104-105):
- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة؛
 - التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية، وكذا التغيرات في هذه السياسات لتُعرف أثرها في التقارير المالية؛
 - التأكد من أنه تم الإفصاح عن تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها؛
 - التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضٍ من المنفعة للتقارير المالية؛
 - تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي مراجع الحسابات الخارجي؛

- تفحص ومناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة قبل نشرها؛
- تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها، مع تصميم وتطبيق ضوابط للرقابة الداخلية لمنع واكتشاف هذا النوع من التقارير والحد من مخاطرها.

6.2. جودة التدقيق الخارجي: أشارت بعض الدراسات أن جودة التدقيق العالية ترتبط بمستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات، ومستوى منخفض من عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية، كما أنها تؤدي إلى الحد من سلوك إدارة الأرباح وتقديم معلومات دقيقة وخالية من التحيز والسلوك الانتهازي مما يؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية ويزيد من جودتها (سامح، 2012، ص ص. 745-746):

7.2. أخلاقيات الأعمال: أشارت دراسة لـ (Choi & Pae) أن الالتزام بأخلاقيات العمل يعد ضروريا للشركات وله تأثير مباشر على جودة التقارير المالية، حيث أوضحت الدراسة أن من أهم الأسباب التي تدعو إلى أهمية تبني أخلاقيات العمل في إعداد التقارير المالية هو ما حدث لشركة Enron وما انتهت إليه من اشتهار افلاسها الذي يرجع بالدرجة الأولى للإجراءات الإدارية وغير الاخلاقية التي تم استخدامها داخل الشركة. وانتهت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر التزاما بالجوانب الاخلاقية تقدم تقارير مالية عالية الجودة، ويؤكد ذلك انخفاض مستويات إدارة الأرباح في تلك الشركات، كما أنها أكثر استخداما للسياسات المتحفظة خاصة فيما يتعلق بتقدير الاستحقاقات وهو ما يؤدي إلى زيادة درجة دقة التنبؤ بالمتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية، هذا بالإضافة إلى أن تلك الشركات أكثر افصاحا عن الاخبار السيئة مقارنة بالشركات الأقل التزاما بأخلاقيات العمل (ريشو، 2013، ص ص. 170-171).

8.2. هيئة الأوراق المالية: تلعب هيئة الأوراق المالية دور فعالا في الرقابة على جودة التقارير المالية من خلال تحققها من أن التقارير المالية للشركات مطابقة للمتطلبات القانونية بما فيها المعايير المحاسبية، كما تفرض العديد من العقوبات ضد الشركات نتيجة خروقاتها المحاسبية، هذه الخروقات التي تتراوح من سوء تفسير المعيار إلى عمليات الاحتيال المحاسبي (نائلة، 2014، ص. 55).

3. البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: يعتبر تحديد مقياس لجودة التقارير المالية من بين أكبر المشاكل الأساسية التي تواجه العديد من الباحثين، لذلك نجد أن معظم الدراسات التي

تناولت هذا الموضوع حاولت التطرق إليها أو الاستدلال عليها باستخدام مجموعة من البدائل النظرية أو المتغيرات التي يعتقد أن لها علاقة أو تؤثر على جودة التقارير المالية. وفيما يلي سنحاول عرض بعض من هذه النماذج.

1.3. نموذج جودة المعلومات المحاسبية: استخدمت بعض الدراسات الأكاديمية (cole et al, 2007; Beest et al, 2009; Yurisandi & Puspitasari, 2015; Damour et al, 2017) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمقياس للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المهنة المحاسبية، حيث تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات من المصطلحات الحديثة نسبياً التي تستخدم كمعيار للتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة) (وصفي، 2004، ص.135). وتعرف الخصائص النوعية على أنها صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية (محمد، 2013، ص.7). وحسب هذا النموذج فإنه يتم إعداد استبيان موجه للمستخدمين الداخليين والخارجيين، يتضمن مجموعة من المحاور أين يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص، حيث تعطى درجة معيارية تتراوح بين 1 و5 درجات لكل بند من البنود التي يتم من خلالها قياس كل خاصية، ومن ثم يتم التوصل إلى الدرجة النهائية لكل خاصية ومستوى جودة التقارير ككل. ويتم قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب هذا النموذج كالتالي:

▪ **الملائمة:** ويقصد بها قدرة المعلومات في تغيير القرارات المتخذة والتأثير عليها من قبل المستخدمين بصفتهم أصحاب رأس المال، ويتم قياس خاصية الملائمة من خلال القدرة التنبؤية للمعلومات باعتبارها من أكثر المؤشرات الدالة على ملائمة المعلومات وفائدتها للقرارات، وذلك من خلال 3 بنود (Beest et al, 2009, PP.9-11):

- إلى أي مدى يوفر التقرير المالي للشركة معلومات تنبؤية تساعد في تشكيل توقعات فيما يخص مستقبل الشركة؛
- إلى أي مدى يوفر التقرير المالي لمعلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية؛
- إلى أي مدى تستخدم الشركة للقيمة العادلة في تقييم الأصول.

■ **الموثوقية:** والمقصود أن تمثل المعلومات المحاسبية الظاهرة الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق، وتتحقق هذه الخاصية عندما يتم تصوير الظاهرة الاقتصادية بشكل كامل وحيادي وخالي من الاخطاء المادية (Achim & chis, 2014, P.95). وتقاس هذه الخاصية من خلال البنود التالية (Damour et al,2017, P.21.):

- مدى توفير التقرير المالي لشرح واضحة حول الافتراضات والتقديرات في القوائم المالية؛
- مدى توفير التقرير المالي توضيحات حول الطرق التي تم انتقاءها من بين المبادئ المحاسبية المستخدمة؛

- مدى عرض التقرير المالي للأحداث الايجابية والسلبية بطريقة متوازنة؛

- مدى توفر التقرير المالي على معلومات حول قواعد حوكمة الشركات؛

- توفر التقرير المالي على تقرير غير متحفظ لمدقق الحسابات؛

■ **القابلية للفهم:** خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها ويسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى آخر البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد (الحيالي، 2007، ص.84). وتقاس هذه الخاصية من خلال البنود التالية (Beest et al,2009, P.14):

- مدى تنظيم وتبويب المعلومات في التقرير المالي بشكل جيد؛

- مدى توفر ايضاحات كافية حول المعلومات المتعلقة بالميزانية وقائمة الدخل؛

- مدى توفر التقرير المالي على رسومات بيانية وجداول توضيحية؛

- مدى توفر التقرير المالي على كلمات وجمل يسهل فهمها؛

- مستوى الادراك والوعي لدى مستخدمي التقارير المالية.

■ **القابلية للمقارنة:** يقصد بها عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة مع الشركات المماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس الشركة من جهة أخرى (Osasere& Ilaboya , 2018, P.36). وتقاس هذه الخاصية من خلال البنود التالية (Yurisandi & Puspitasari, 2015, P.648):

- إلى أي مدى يوفر التقرير المالي توضيحات عن التغيرات في السياسات المحاسبية المستخدمة وآثار هذه التغيرات؛

- إلى أي مدى قامت الشركة بتعديل أرقام الفترات المحاسبية السابقة نتيجة التغير في السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية؛
 - إلى أي مدى يمكن مقارنة نتائج الفترات المحاسبية الحالية مع الفترات المحاسبية السابقة؛
 - إلى أي مدى يمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة بالمعلومات المقدمة من الشركات الأخرى؛
 - إلى أي مدى تفصح الشركة عن المؤشرات والنسب المالية في التقرير المالي السنوي.
- **الوقتية:** ويقصد بها أن تكون المعلومات متاحة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب وقبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وتقاس خاصية الوقتية باستخدام لوغاريتم عدد الأيام التي يستغرقها مدقق الحسابات للتوقيع على تقرير المراجعة بعد انتهاء السنة المالية (Herath & Albarqi, 2017, P.5).

2.3. نموذج جودة التدقيق: هناك من الدراسات الأكاديمية (Chen & al, 2000; Carcello & al, 2003; Nagy, 2003; Krishuane, 2005; Augustine & Oklie, 2013) التي اعتمدت جودة التدقيق كمقياس وكيل على جودة التقارير المالية، باعتباره أداة رقابية خارجية تؤدي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات بين المسيرين وأصحاب المصالح من خلال إضفاء الشفافية والمصدقية على القوائم المالية. وتعرف جودة التدقيق على أنها احتمال أن يقوم المدقق الخارجي باكتشاف أي شيء غير عادي في البيانات المالية، ومن ثم الكشف عنه لمستخدمي هذه البيانات، حيث يُعتبر احتمال اكتشاف الخطأ أو الاحتيال مسألة كفاءة، في حين أن احتمال الكشف عنهما فيعتمد على استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات، بمعنى آخر مدى استعدادة لمواجهة الضغوط التي يمارسها معدو البيانات المالية (غزالي، 2015، ص. 139).

وقد اتجهت بعض الدراسات إلى اعتماد تقرير المدقق الخارجي كمؤشر على جودة التدقيق، حيث يعتبر تقرير مدقق الحسابات وسيلة الاتصال بين الشركة ومستخدمي التقارير المالية والذي يستطيع من خلاله التعبير عن رأيه حول جودة التقرير المالي والحكم عن مدى صحة ومصدقية وموثوقية البيانات والقوائم المالية التي يحتويها وأنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية وحسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق (جمعة، 2009، ص. 27).

أما بالنسبة للمستفيدين من هذا التقرير، فتكمن أهميته في كونه الأساس الذي يعتمد عليه من قبل أصحاب المصالح وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم الحالية والمستقبلية باعتباره تأكيداً على مصداقية وعدالة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل الشركة ويزيد من إمكانية اعتمادهم عليها لاتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية (مناعي، 2009، ص.65)؛ حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف يعتبر مقياساً لجودة المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركة بتقاريرها المالية ومدى دقتها وتمثيلها بعدالة للعمليات المالية. وعلى العموم فإنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة لتقرير مدقق الحسابات، فمنها النظيف، المتحفظ، السالب، وتقرير الامتناع عن إبداء الرأي، ويعد حصول الشركة على تقرير مراجعة نظيف بالنسبة للمستخدمين كضمان على أن الشركة لا تعاني من أي مشاكل مالية (يوسف، 2011، ص. 38)، وذلك لكون أن هذا النوع من التقارير يتضمن تأكيداً على أن (المطارنة، 2006، ص. 116-117):

- القوائم المالية التي أعدها الشركة محل التدقيق تتماشى مع المبادئ المحاسبية؛
- لم تحدث أي تغيرات هامة فيما يخص استخدام الشركة للطرق المحاسبية من فترة مالية إلى أخرى مما يؤثر على أرقام القوائم المالية وعلى إمكانية عمل مقارنات بين السنوات المالية المختلفة؛
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛
- القوائم المالية تفي بمتطلبات الإفصاح الكافي؛
- التقديرات المعدة من قبل الإدارة معقولة؛
- المعلومات المعروضة في البيانات المالية مناسبة وذات مصداقية وقابلة للفهم وقابلة للمقارنة؛
- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

ويتم قياس جودة تقرير المراجع الخارجي وفقاً للمؤشر التالي (Tang & Huifa, 2016, P.8):

$$\text{Qualified audit opinion ratio}_{k,t} = \frac{\text{total number of qualified audit opinions}_{k,t}}{\text{total number of the auditees}_{k,t}}$$

في حين اتجهت دراسات أخرى للاعتماد على حجم مكتب التدقيق كمؤشر على جودة التدقيق وذلك لأن المكاتب الكبيرة عادة ما تختار الأفراد الأكثر خبرة وكفاءة للعمل فيها، أحسن وأحدث أساليب التدقيق، تبني المعايير الدولية للتدقيق، وذلك سعياً منها للحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق وعدم الخروج من المنافسة مما يجعل الدور الرقابي الذي تلعبه هذه المكاتب في الحد من

الممارسات الاحتياطية أكثر فعالية (غزالي، 2015، ص.148). ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية (Tang & Huifa, 2016, P.9):

$$\text{Non Big 4 Auditor Ratio} = 1 - \frac{\text{Total number of firms audited by Big 4 auditors}_{k,t}}{\text{Total number of the auditees}_{k,t}}$$

كما ترى دراسات أخرى أنه يمكن تقييم جودة التدقيق من خلال مؤشر أتعاب التدقيق، فالأتعاب العالية المدفوعة للمدقق قد تسمح له بزيادة جهد التدقيق وبالتالي زيادة جودة التدقيق وبالعكس تجعل أتعاب التدقيق العالية ولاسيما المتعلقة بخدمات غير التدقيق، المدقق معتمدا اقتصاديا بشكل كبير على عملائه وبالتالي يؤثر ذلك سلبيا على استقلاليته، فعندما يتلقى المدقق أتعابا غير عادية من العميل يكون قد سمح لنفسه بالتورط في إدارة الأرباح، كما يفترض أن القيمة غير المتوقعة لخدمات التدقيق وغيرها هي محاولة لتقديم رشوة للمدقق بما يقلل من جودة الأرقام المحاسبية المفصح عنها ويتغاضى المدقق عن تحريفات العميل وتصرفاته الانتهازية. أما الأتعاب المنخفضة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في جودة التدقيق وذلك لسببين اثنين وهما: الأول عدم قيام المدقق بالجهد المطلوب مقارنة في حال كانت الأتعاب عالية، أما الثاني قبول المدقق تدقيق عمليات العميل على الرغم من انخفاض التكلفة عن الأتعاب المقدمة وذلك على أمل التعاقد معه لعدة سنوات متتالية وتحقيق الربح في إجمالي سنوات التعاقد (الشاهين، 2015، ص.65). ويقاس هذا المؤشر وفقا للصيغة التالية (Tang & Huifa, 2016, PP.9-10):

$$\text{Audit Fee Ratio}_{k,t} = \frac{\text{Audit opinions}_{k,t}}{\text{Total Assets}_{k,t}}$$

3.3. نموذج جودة الأرباح: اتجهت الدراسات الحديثة إلى دراسة جودة التقارير المالية والتعبير عليها من خلال ما تحتويه هذه التقارير من أرقام متعلقة بنتائج أعمال الشركة ومدى مصداقيتها في تقييم أداء الشركات من خلال مفهوم أكثر تفصيلا وتحديدا وهو جودة الأرباح، حيث يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح، أو بعبارة أخرى فإن معظم الباحثين استخدموا لقياس جودة التقارير المالية مقاييس مرتبطة بجودة الأرباح.

وقد أشارت دراسة للباحثين Jonas & Blanchet أنه يمكن تقييم جودة التقارير المالية عن طريق مقاييس مرتبطة بجودة الأرباح وذلك وفقا لمدخلين مختلفين، الأول يتمثل في مدخل احتياجات

المستخدم، والثاني يتمثل في مدخل حوكمة الشركات أو حماية المساهم/المستثمر (Tasios & Bekiaris, PP.58-59).

وحسب مدخل احتياجات المستخدم تقاس قيمة التقارير المالية بمقدار الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ذات العلاقة بالشركة (مطر، 2008، ص.317). فمستخدمي التقارير المالية يلجؤون إلى المعلومات التي تعكسها التقارير المالية من أجل إرضاء بعض احتياجاتهم الخاصة كتقييم الأداء، تقييم أداء الإدارة، تقييم القوة والاستقرار الماليين، تقييم السيولة والقدرة الإيفائية (الوفاء بالتزاماتها)، تقييم المخاطرة وعدم التأكد، تقييم مدى التجاوب مع القوانين والتعليمات... الخ (العبد الله، الحجاوي، 2009، ص.292).

ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تكون قادرة على إحداث فروق في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم على تشكيل تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها (Nyor, 2013, P.275). وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فروق إذا كانت تنطوي على الخصائص الفرعية التالية (التميمي، النوري، 2017، ص.557):

- القيمة التنبؤية: قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل، أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح التوقعات الحالية؛
- القيمة التوكيدية: تكون المعلومات ذات قيمة توكيدية إذا أكدت أو غيرت التوقعات الماضية أو الحالية التي تم وضعها على أساس التقييمات السابقة؛
- الأهمية النسبية: وتعني أن المعلومات إذا تم حذفها أو تقديمها بشكل مضلل فإنها ستؤثر على قرارات المستخدمين الذين يتخذون قراراتهم على أساس المعلومات المحاسبية التي تصل إليهم، كما أن المعلومات المحاسبية لا يمكن أن تعد ذات أهمية نسبية ما لم ينظر إلى حجم وأهمية البند المعني بالإبلاغ عنه.

ووفقا لذلك فإن جودة التقارير المالية تتحدد باستمرارية الأرباح وقيمة ملائمة الأرباح، باعتبارهما أحد صفات ملائمة الأرباح المستمدة من منظور الفائدة في اتخاذ القرار، حيث يعتبر مستخدمو التقارير المالية أن الأرباح المتكررة وذات قيمة ملائمة تعد الأكثر فائدة في أغراض التقييم (Yo Han An, 2009, P.58). ويتم قياس هاتين الخاصيتين كالتالي:

الجدول 1. تقييم جودة التقارير حسب مدخل احتياجات المستخدم

النموذج	صيغة النموذج	شرح النموذج
استمرارية الأرباح	$EARN_{i,t} = \alpha + \beta_1 EARN_{i,t-1} + V_{i,t}$ EARN: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i في الفترة t و t-1:	كلما اقتربت قيمة معامل β من القيمة 1 كلما كانت الأرباح المستقبلية أكثر استمرارية وهو ما يعكس جودتها ومن ثم جودة التقارير المالية.
قيمة الملائمة	$RET_{i,t} = \lambda_{0,i} + \lambda_{1,i} EARN_{i,t} + \lambda_{2,i} \Delta EARN_{i,t} + u_{i,t} \dots (1)$ RET _{i,t} : عائد شهري مجمع 12 شهرا للشركة i تنتهي في ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية t، EARN _{i,t} : الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t	يتم قياس جودة الأرباح من خلال R ² الناتج من الانحدار الذي يقيس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم في المعادلة رقم (1). حيث أن ارتفاع قيمة R ² يعني ارتفاع القيمة الملائمة للأرباح، ومن ثم ارتفاع جودتها.

المصدر: حروفش أنيسة، أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح: دراسة قياسية، أطروحة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص ص.62-64.

أما حسب مدخل حماية المستثمر الذي يركز على دور التقارير المالية كأداة للإشراف على أداء الإدارة ومساءلتها في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف أصحاب المصالح، فإن قيمة التقارير المالية تقاس بمدى توفيرها لمعلومات مالية كاملة وشفافة غير مصممة لتضليل أو تضليل المساهمين مما يمكنهم من تقييم أداء الشركة بشكل عام وأداء إدارتها بشكل خاص، ومن ثم حماية حقوقهم (Gregory & Blanchet, 2000, PP.357-358).

وينبغي لتحقيق سمة العدالة والكمال في التقارير المالية بناءً على هذا المدخل أن تتسم هذه التقارير بالموثوقية والشفافية وتخلو من أي آثار للتحيز حتى تؤدي دورها الرقابي بشكل جيد وتضمن حماية المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، أي أن تعبر هذه المعلومات بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها، فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات (قورين، 2012، ص.280).

ووفقاً لذلك فإن جودة التقارير المالية تتحدد بجودة المستحقات والتحفظ المحاسبي باعتبارها من بين الصفات الخمس للأرباح التي تتوافق مع مفهوم الموثوقية في التقارير المالية، فالتحفظ المحاسبي يعكس التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (علام، ص.415)، وبالتالي فإن التحفظ في الإعلان عن النتائج الجيدة سيزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات المفصّل عنها ومن قدرتها على التنبؤ بالمستقبل، كما يعتبر أحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات التي تسعى لحماية وضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والفئات ذات المصلحة، لأنه يخفف من قدرة المديرين على التلاعب في الأرباح والأداء المالي للشركة ويزيد من قيمة الشركة وتدفقاتها النقدية، بالإضافة إلى أنه يحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ويساهم في حل مشاكل الوكالة بمساعدة المساهمين والمستثمرين على مراقبة الإدارة والحد من عملية حجب المعلومات، مما يزيد من درجة الإفصاح والشفافية ويضمن توفير تقارير مالية عالية الجودة لكافة المستخدمين (إيمان، 2013، بتصرف).

أما جودة المستحقات فهي تعبر عن مدى انحراف صافي الربح عن التدفقات النقدية من خلال تفسير العلاقة القائمة بين التدفقات النقدية والمستحقات، مما يكشف عن أي أخطاء أو تجاوزات تحدث أثناء عملية تقدير الأرباح، وذلك لكون أن أساس الاستحقاق يتطلب الكثير من الاجتهاد والتقدير الشخصي أثناء تقييم الأرباح مما يتيح للإدارة فرصة ممارسة إدارة الأرباح والتأثير على جودة الأرباح، ومن ثم فإن إدراك المستحقات يعد مؤشراً جيداً لجودة التقارير المالية لأنه يزيد من درجة مصداقيتها وموثوقيتها (الطائي، المثنو، ص.415) وفيما يلي صيغة كلا النموذجين:

الجدول 2. تقييم جودة التقارير حسب مدخل حوكمة الشركات

النموذج	صيغة النموذج	شرح النموذج
التحفظ المحاسبي	$EARN_{i,t} = \varphi_{0,i} + \varphi_{1,i} NEG_{i,t} + \varphi_{2,i} RET_{i,t} + \varphi_{3,i} NEG_{i,t} RET_{i,t}$ $NEG_{i,t}$: متغير وهي = 1 إذا كانت RET أقل من 0، و 0 إذا كانت غير ذلك. $EARN_{i,t}$: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t.	$Cons = (\varphi_{2,i} + \varphi_{3,i}) / \varphi_{2,i}$ ارتفاع قيمة Cons يعني انخفاض التحفظ المحاسبي ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.
جودة المستحقات	$CACC_{i,t} = \alpha + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t-2}$ $CACC_{i,t}$: إجمالي المستحقات المتداولة للشركة i للفترة t: $V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج.	$AQ = \sigma(v_{i,t})$، حيث أن $v_{i,t}$ يقيس عدم قدرة المستحقات على التحول إلى تدفقات نقدية. وعليه فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر في تقدير المستحقات وبالتالي انخفاض جودتها ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.

المصدر: حرفوش أنيسة، مرجع سابق، ص 62-64.

4.3. نموذج جودة الإفصاح: يعتبر مصطلح جودة الإفصاح من بين المفاهيم التي تستخدم في الدراسات المحاسبية لتقييم المنفعة النسبية والمحتملة لمحتوي التقارير المالية والحكم على جودتها، وذلك كون الإفصاح أحد أهم المفاهيم والمبادئ التي تنتهج عند إعداد التقارير المالية والتي تلعب دورا مهما في إثراء قيمة ومنفعة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير مما يمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم (التيمي، 2012، ص.15). ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات وصفية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية (حيدر، هلال، 2014، ص.18).

أما جودة الإفصاح فتعني كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الاشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات الشركة وفي هذا الاتجاه تعتبر جودة الافصاح مرادفا لمفهوم الشفافية والشمولية في الافصاح (عبير، 2015، ص.161).

وفي هذا الصدد استخدمت الدراسات (; Beretta & Bossolan, 2008 ; Mohamet, 2004 ; Anis et al, 2012 ; Hussainey & Chakroun, 2013) كمية الإفصاح كبديل للحكم على جودة التقارير، وذلك لأن الإفصاح الكافي والجيد يعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير من جهة، ويضيق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى المستخدمين من جهة أخرى، مما يساعدهم على استقراء الأرقام المحاسبية بشكل أكثر وضوحا وهو ما يزيد من جودة المعلومات المفصح عنها (Hellström, 2009, P.286).

ويعتبر نموذج (Standard & Poor) من أكثر النماذج اعتمادا من قبل الدراسات الأكاديمية في قياس جودة الافصاح، ويرجع ذلك إلى (الرشيدي، 2012، ص.31):

- أن هذا النموذج لم يقتصر على المعلومات الالزامية فقط بل امتد إلى كثير من المعلومات الاختيارية مثل المعلومات عن حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية وغيرها؛
- يعتبر أحدث النماذج الحالية للحكم على شفافية وجودة التقارير المالية والتي تأثرت بمتطلبات حوكمة الشركات وفقا لما استهدفه قانون SOX؛
- لم يفترض هذا النموذج الأهمية النسبية للبنود التي تضمنها حيث خصصت أوزان نسبية مختلفة لبعض المعلومات بحسب أهميتها للمستخدمين.

ويقوم هذا النموذج على فحص التقرير المالي للشركة بحثا عن مدى توافر 84 بند أو معلومة يتم الافصاح عنها في التقرير المالي، حيث لكل معلومة وزن نسبي بالنقاط حسب أهميتها ليكون مجموع نقاط المقياس 98 نقطة، وقد تم تقسيم هذا النموذج إلى 3 مجموعات رئيسية هي (الرشيدي، 2012، ص.28-31):

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين (وتضم شفافية هيكل الملكية، تركيز هيكل الملكية، اجراءات التصويت والمقابلات بين المساهمين)؛

- الشفافية المالية والإفصاح (وتتضمن اتجاهات الشركة، السياسات المحاسبية، تفاصيل السياسات المحاسبية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، معلومات عن مدقق الحسابات)؛
- هيكل وعمليات مجلس الإدارة (وتتضمن هيكل مجلس الإدارة، دور المجلس، مكافآت وتدريب أعضاء المجلس، تقييم ومكافآت المديرين التنفيذيين).

خاتمة:

- من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن استخلاص ما يلي:
- بالرغم من الدراسات الكثيرة التي تناولت مصطلح جودة التقارير المالية إلا أنها لم تستطع إعطاء مفهوم شامل لهذا المصطلح، بل تم الاستدلال عليه من خلال مجموعة من المفاهيم التي تعددت بتعدد وجهات نظر الباحثين واهتماماتهم من جهة، وتباين احتياجات مستخدمي التقارير المالية من جهة أخرى؛
 - أن جودة التقارير المالية مفهوم يتأثر بالعديد من العوامل التي قد تزيد أو تخفض من جودتها ولعل أهمها اتجاهات الادارة، معايير اعداد التقارير المالية، أخلاقيات الأعمال، وممارسات حوكمة الشركات؛
 - أن جودة التقارير المالية لا تتوقف على جودة المعلومات المفصّل عنها فقط، بل تتعدى إلى معايير أخرى أكثر أهمية كتقرير مدقق الحسابات، جودة الإفصاح وكثافته، جودة الأرقام المحاسبية المفصّل عنها ومدى خلوها من أي تحريفات...الخ؛
 - أن لكل نموذج من النماذج المستخدمة ايجابيات وسلبيات، فالاعتماد على النماذج المباشرة كنموذج الخصائص النوعية أو جودة الافصاح يعطي نتائج غير دقيقة وذلك كون أنه يقوم أساسا على التقدير الشخصي الذي يخضع لعوامل تأثر فيه، كما أن الاعتماد على المقاييس غير المباشرة كجودة الأرباح أو جودة التدقيق يعد أيضا غير كاف وذلك راجع إلى تباين المقاييس المستخدمة في تحديد جودة هذه النماذج وإعطائها لنتائج مختلفة؛
 - أن الاعتماد على نموذج واحد فقط يعد غير كاف، وذلك على اعتبار أن كل فئة من فئات مستخدمي التقارير المالية لها المعلومات التي تناسبها وبالتالي معايير الجودة التي تلائمها، مما يستوجب الجمع بين أكثر من نموذجين لتغطية الجوانب المختلفة للجودة من خلال الاستفادة من مزايا كل نموذج وتفايدي النقصان الموجهة إليه.

آفاق الدراسة:

- اجراء دراسات حول النماذج الأخرى المستخدمة في تقييم التقارير المالية؛
- اجراء دراسات لتقييم جودة التقارير المالية تعتمد على أكثر من نموذجين؛
- اجراء دراسات لتقييم وقياس جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية؛
- دراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد، حلمي جمعة (2009). تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة. ج2، عمان، الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. رياض، العبد الله، طلال، الحجواي (2009). نظرية محاسبية1. عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. طارق، عبد العال حماد (2006). تحليل القوائم المالية. الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
4. غسان، فلاح المطارنة (2006). تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية. ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
5. محمد، أبو نصار، جمعة، حميدات (2013). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. ط3، عمان، الأردن، دار وائل.
6. محمد، سامي راضي (2015). تحليل التقارير المالية: محاسبي، مالي، ائتماني. الاسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي.
7. محمد، مطر، موسى، السويطي (2008).،. التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح. ط2، عمان، الأردن، ، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. وصفي، عبد الفتاح أبو المكارم (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية. ط2، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة.
9. وليد، ناجي الحياي (2007). النظرية المحاسبية. الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية بالدمانمارك.

الرسائل العلمية:

1. إسلام، عبد الفتاح محفوظ يوسف (2011). قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير، جامعة بنها، مصر) متاح www.bu.edu.eg/portal/uploads/discussed_thesis.
2. بلواضح، فاتح (2013). دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركة أن- سي أ- روية في مجال حوكمة الشركات (رسالة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر).
3. حرفوش، أنيسة (2015). أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح: دراسة قياسية (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس- سطيف 1).
4. حكيمة، مناعي (2009). تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر) متاح على http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/2606.
5. زيدي، البشير (2016). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي: دراسة حالة مجمع صيدال (رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف) متاح على <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3693>.
6. عيبر، عبد الله محمد قريب (2015). أثر التوافق بين المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان (رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) متاح على <http://repository.sustech.edu/handle/>.
7. عصام، تركي الشاهين (2015). أثر تقييم مخاطر التدقيق في جودة التدقيق: دراسة تطبيقية (رسالة دكتوراه، جامعة دمشق) متاح على <http://mohe.gov.sy/Masters/Message/PH>.
8. عيادي، عبد القادر (2013). جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية: حالة الجزائر (رسالة دكتوراه، جامعة حسية بن بوعلي) متاح على <http://dspace.univ-chlef.dz>.
9. نائلة، فتحي زكريا (2014). استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار: دراسة تطبيقية، (رسالة دكتوراه، جامعة دمشق) متاح على <http://mohe.gov.sy/Master>.

10. قسوم حنان (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف (رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس-سطيف 1) متاح على <http://dspace.univ-setif.dz>.

المقالات والمقتنيات:

1. إسلام، بدوي الداعور التميمي (2012). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. المؤتمر المهني الدولي الأول في فلسطين حول تدقيق الحسابات: مسؤولية وانتفاء، جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، فندق الموفنبيك، رام الله.
2. إيمان، محمد سعد الدين (2013). تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة الشركة. مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، (3)، 342-299.
3. بديع الدين، ريشو (2013). جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس: دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مصر، (1)، 196-150.
4. حيدر، أحمد حسن صالح، هلال، يوسف صالح (2014). كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (1)، 34-15.
5. رجال، علي (2007). التقارير المالية: أي محتوى للمعلومات؟. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (1)، 9-2.
6. رشا، حمادة (2012). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، (2)، 118-87.
7. رشا، حمادة (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، (4)، 698-674.
8. زيد، عائد مردان، ابراهيم، عبد موسى السعبري (2013). القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، (25)، 242-214.

9. سامح، محمد رضا رياض أحمد (2012). أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(4)، 761-736.
10. عباس، حميد يحيى التميمي (2017). علي ناصر ثابت النوري، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة قرارات الاستثمار. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد. العراق، 23(101)، 571-555.
11. علام، موسى حمدان (2011). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 38(2)، 433-415.
12. قورين، الحاج قويدر (2012). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 10(10)، 284-271.
13. مجدي، محمد سامي (2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، 46(2)، 42-1.
14. مجيد، عبد زيد حمد (2010). دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 12(4)، 217-192.
15. محمد، المعز المجتبى إبراهيم، رانية نور الدين عثمان محمد (2016). أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة "سوداتل". مجلة أماراباك، 7(21)، 124-101.
16. محمود، عبد الفتاح الوشاح، لونا شاهين (2017). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية. متوفرة على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/316986826>.

17. ممدوح، صادق محمد الرشيدى(2012). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، 26(2)، 1-60.

Thesis:

1. Katerina Hellström (2009). Financial Accounting Quality in a European Transition Economy: The Case of the Czech Republic. Phd thesis, Stockholm School of Economics, Sweden.
2. Yo Han An (2009). The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality : Evidence from Korea's Corporate Governance Reform. Phd thesis, School of Economics, Finance and Marketing, RMIT University.

Review:

1. Aigienohuwa Osarenren Osasere, Ofuan James Ilaboya(2018). IFRS Adoption and Financial Reporting Quality: IASB Qualitative Characteristics Approach. Accounting & Taxation Review, 2(3), P.30-47.
2. Andra M. Achim, Anka O. Chis. Financial Accounting and its defining characteristics. SEA practical application of science review, 2 (3),P.93-98.
3. Anthony R, Bowrin(2008). International Accounting Standards and Financial Reporting Quality in Trinidad and Tobago. Journal of Business, Finance & Economics in Emerging Economies,3(1), P.119-150.
4. Gary C. Biddle, Helary. Gilles, Verdi Rodrigo S (2009). How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?. Journal of Accounting and Economics, 48 (3), P.112-131.
5. Gregory J. Jonas, Jeannot Blanchet (2000). Assessing quality of financial reporting. Journal of Accounting Horizons, 14(3), P.353-363.
6. Krishnan, G. V (2005). The association between Big 6 auditor industry expertise and the asymmetric timeliness. Journal of accounting, auditing & finance, 20(3), 209-228.
7. Mehmet Ünsal Memiş, Emin Hüseyin Çetenak (2012). Earnings Management. Audit Quality and legal environment: An international comparison, International Journal of Economics & financial Issue, 2 (4), P.460-469.
8. Nyor Terzungwe (2013). Financial Reporting Quality of Nigeria Firms: Users' Perception. International Journal of Business and Social Science, 4(13), P.273-279.

9. Pietro Perotti, Alfred Wagenhofer (2014). Earnings Quality Measures and Excess Returns, *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(5-6), P.545-571.
10. Qingliang Tang, Huifa Chen, Zhijun Lin (2016). How to Measure Country level Financial Reporting Quality?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14(2), P.1-11
11. Siriyama Kanthi Herath, Norah Albarqi (2017). Financial Reporting Quality: A Literature Review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2), P.1-14.
12. Stergios Tasios, Michalis Bekiaris (2012). Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 2(1), P.57-74.
13. Try Yurisandi, Evita Puspitasari (2015). Financial reporting quality before and after IFRS adoption using nice qualitative characteristics measurement. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 211, P.644-652.

Conferences:

1. Ahmad. M, Aisyah. A (2014). Goodwill Impairment: An Analysis of Current Disclos Practices by Top 50 Approved Companies in Malaysia. 5th international conference on business and economic research, Pullman Hotel, Kuching, Sarawak, Malaysia, 24 -25 March.
2. Carcello. J, A. Nagy. (2003). Auditor industry specialization and fraudulent financial reporting. Working paper, University of Tennessee and John Carroll University.